

Distr.: General
30 September 2004
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص البيان الخطي الصادر عن وفد بوليفيا، ممارسة لحق الرد
على بيان وفد شيلي الذي صدر بوصفه وثيقة الجمعية العامة A/59/379 المؤرخة
٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي امتناني تفضلكم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
الجمعية العامة.

(توقيع) إرنستو أرايبيار كيروغا

السفير

الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

رد جمهورية بوليفيا على البيان الذي أدلت به جمهورية شيلي، ممارسة لحق الرد، في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة

في الخطاب الذي ألقاه رئيس جمهورية بوليفيا، السيد كارلوس د. ميسا خيسبيرت، أمام الجمعية العامة، أعاد التأكيد على حق بوليفيا في الوصول بحرية وبطريقة فعالة وسيادية إلى البحر واقترح إقامة حوار للتقارب مع شيلي في سياق عملية من التعاون والتكامل.

وتلفت حكومة بوليفيا انتباه المجتمع الدولي إلى قضية حصول بوليفيا على منفذ على البحر، لأنها حتمية تاريخية. فقد تبين أن عدم امتلاك بوليفيا لهذا المنفذ يخفض معدل نموها الاقتصادي ويؤثر على تنمية ورفاه مواطنيها، ويضعف فرص اندماجها على الصعيد الدولي.

وتشعر حكومة بوليفيا بالامتنان للمجتمع الدولي لما قدمه لها من دعم وتعاون في ما يتعلق بمطالباتها التاريخية التي يستحيل عليها التنازل عنها. كما تذكر الحكومة من جديد أنها ستواصل تأكيدها على مطالباتها هذه في جميع المحافل الإقليمية ومتعددة الأطراف إلى أن يتوج ما تحصل عليه من دعم وتأييد بحل دائم لهذه المشكلة. والقرار الذي اتخذته بوليفيا القاضي بالسعي إلى الحصول على منفذ على البحر لم ولن يتغير لأن ما تقوم به الحكومة ما هو إلا تعبير عن شعور كل مواطن من مواطني بوليفيا. وقد أكد وجهة النظر هذه إدراج السؤال رقم ٤ في الاستفتاء الملزم الذي أجري في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ولم تقتصر خسائر حكومة بوليفيا خلال حرب المحيط الهادئ على ٤٠٠ كيلومتر من الساحل و ١٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي وأربعة موانئ وسبعة مرافئ صغيرة فحسب، بل خسرت أيضا الموقع البحري الذي كان يصلها بالعالم. إن امتلاك بلد ما منفذا على البحر لدليل على مدى حضوره ونفوذه في المنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها. فبالنسبة لبوليفيا، خسرت حضورها ونفوذه في منطقة جنوب المحيط الهادئ وفي حوض المحيط الهادئ برمته، خاصة وأن هذه المنطقة قد تحولت حاليا إلى مسرح رئيسي للاقتصاد والتجارة الدولية.

وكثيرة هي الظواهر التي تشير، في بوليفيا وفي منطقة أمريكا اللاتينية، إلى وجود مشكلة لم تحل بعد بين بوليفيا وشيلي. وعدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما ما هو إلا بيئة على أن المشكلة ما زالت على حالها. ولا ينبغي لعودة العلاقات الدبلوماسية أن تشكل نقطة بداية المفاوضات بل ينبغي أن تأتي نتيجة لها. فمنذ عقود وحكومة بوليفيا تعمل بلا كلل على حث شيلي على البحث إلى جانبها عن حل نهائي لمطالباتها البحرية، وذلك في أي وقت

وفي أي محفل تشاء. وعلى الرغم من النداءات البوليفية المستمرة من أجل إجراء حوار مفتوح بلا قيد أو شرط مع حكومة شيلي، لم تحصل بوليفيا على رد إيجابي يتلاءم مع ما يمليه عصرنا هذا.

إن حق الوصول بدون أي عائق إلى البحر هو مبدأ أساسي في العلاقات الدولية، ولا سيما في عصر العولمة والانفتاح والتجارة الحرة. وعلى الصعيد الثنائي، فإن نظام المرور العابر الحر الذي توفره شيلي لبوليفيا هو واجب تمليه عليها معاهدة عام ١٩٠٤ وليس تكريماً منها. فعلى امتداد القرن الماضي ترسخ هذا النظام نتيجة الاتفاقات المتعددة التي أبرمت بين البلدين، وذلك رغم تكرار الحوادث في الأراضي والموانئ الشيلية التي تمس بحقوق البوليفيين وتنتهكها. كما أن نظام المرور العابر الحر هذا يتضمن مجموعة من القيود ويخضع لتقلبات السياسة الداخلية الشيلية، وهو ما يؤدي إلى الحد من فرص بوليفيا التجارية والريادة المستمرة في التعريفات الجمركية المفروضة عليها، فضلاً عن توقف القطاعات العمالية عن العمل وتفشي البطالة في صفوفها. وفي هذا السياق، ستفضي خصخصة حكومة شيلي لمرفأي أنتوفاغاستا وأريكا إلى التأثير سلباً في الاتفاقات الثنائية المبرمة، وفي الوجود الفعلي لدولة بوليفيا في الموانئ الشيلية، وفي المسؤوليات التي تضطلع بها عادة الحكومة الشيلية وحدها، كما في حقوق بوليفيا في المرور العابر الحر.

وترى الحكومة البوليفية أن جنوب بيرو وشمال شيلي وغرب بوليفيا تربطها أواصر تاريخية وجغرافية. فالمناطق الثلاث تشكل مثلثاً متكاملًا تؤدي فيه مسألة الغاز دوراً أساسياً. وينبغي لشيلي أن تعمل بلا تردد ولا تحفظ فتوافق على أن حل هذه المشكلة الطويلة العهد يتوقف على مدى قدرة البلدين على تسوية هذه المسألة التي تعود إلى القرن التاسع عشر والمتمثلة في امتلاك بوليفيا منفذاً على المحيط الهادئ. إن أهم المراكز الحضرية في منطقة تلاقي الدول الثلاث تشكل مركز اجتذاب ونمو وتنمية تستفيد منه ثلاث مناطق تابعة لثلاثة بلدان مختلفة، والتي يمكن ويجب أن تربط بينها أواصر الأخوة كونها فعليا مناطق متكاملة اقتصادياً.

إن حرمان بوليفيا من منفذ على البحر، علاوة على كونه مشكلة ثنائية بين شيلي وبوليفيا، يمثل مسألة مهمة على صعيد نصف الكرة الأرضية هذا تعيق توازن المنطقة وتكاملها. إن ما يربط منطقة جنوب بيرو وشمال شيلي وغرب بوليفيا ليس فقط التاريخ المشترك والعلاقات الاقتصادية واللغوية والثقافية المشتركة بل أيضاً مستقبل مشترك لا بد أن تتكاتف على بنائه. ويتعذر تحقيق عملية التكامل التام من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، بما في ذلك إقامة علاقات تجارية بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي وبيرو، ما لم تتوصل بوليفيا وشيلي إلى تسوية نهائية للتراع حول المنفذ البحري هذا مرة وإلى الأبد وما لم تواجهها

معا التحدي المتمثل في إيجاد حل شامل، إذ أن ممرات النقل والطاقة والممرات الرقمية عبر بوليفيا والتي يجب أن تربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ، يستحيل أن تكون سلسلة وفعالة وفي المقام الأول مفيدة للمنطقة كلها، إلا إذا حلت هذه المشكلة التي ستمضي في عرقلة عملية التكامل التي يفرضها التاريخ.

ولن تهادأ بوليفيا إلى أن تستعيد بدون قيد منفذا مفيدا على البحر يقع برمته ضمن ولايتها القضائية، وهذا المنفذ يشكل حقا بمنحها إياه القانون. وإن هذا الأمر تقتضيه تدريجيا وبشكل لا بد منه تنمية منطقة أمريكا الجنوبية تنمية حقيقية. وإن بوليفيا على يقين تام، للأسباب الآتفة الذكر، بأن مطالبتها بامتلاك منفذ على البحر، والتي تعود إلى قرن خلا، ستلقى آذانا صاغية وستلبي من المنظور التاريخي والقانوني والأخلاقي والاقتصادي.